العطف عليه الا باعادة العامل كقولك مررت بك وبزيد وسلمت عليك
وعلى عمرو وذهب الكوفيون الى الجواز من غير اعادة العامل وحجة البصريين من اربعة
اوجه احدها ان ضمير المجرور كالجزء مما قبله لشدة ملازمته له وكذلك لا يمكن
استقلاله فصار العطف عليه اما كالعطف على بعض الكلمة او كعطف الاسم على الحرف
وهذه العلة مستفيضة في اتصال الحرف بالظاهر لامكان قيام الظاهر بنفسه من
غير حرف ولا يصح العطف عليه كالعطف على الحرف لعدم الامتزاج ولا كالعطف
على بعض الكلمة لاستقلاله بالقيام بنفسه والثاني انه يشابه التنوين من ثلثة
اوجه احدها انه على حرف واحد في الاكثر كالتنوين والثاني انه لا ينفصل منه ومن
ما يتصل به كالتنوين والثالث انه يحذف في النداء نحو يا غلام كما يحذف التنوين
في النداء الموجب للبناء فلما شابه التنوين من هذه الاوجه لم يعطف عليه كما لا يعطف
على التنوين والوجه الثالث انه قد يكون عوضا عن التنوين في نحو غلامك
وغلامي وغلامه فكما لا يعطف على التنوين كذلك لا يعطف على ما حل محله وما اشبهه
في شدة الاتصال بالكلمة والرابع انه لما لم يعطف ضمير المجرور على المظهر من غير
اعادة العامل فيقال مررت بزيد وك كذلك لا يعطف المظهر على ضمير المجرور
الا باعادة العامل وحجة الكوفيين السماع والقياس فقوله تعالى وصد عن
سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام على ضمير المجرور من غير اعادة العامل وقراءة
حمزة من السبعة والنخعي وقتادة ويحيى ابن رئاب وطلحة ابن مصرف والاعمش من غير
السبعة تساءلون به والارحام بالخفض عطفا على ضمير المجرور والسماع من الشعر
كثير قال الشاعر — نعلق في مثل السواري سيوفنا وما بينها
والكعب غوط نفانف — وقال اخر — فما ان بها والامور من
تلف ما حم من امر غيبه وقعا — وقال اخر — وقد رام افاق السما
فلم يجد له مصعدا فيها ولا الارض مقعدا — وقال اخر — فاليوم
قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب — واما القياس فعلى ضمير

المنصوب والجامع فيه الاشتراك في الفضلة والجواب عن الاول انه معطوف
على سبيل الله لان المعنى صد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام ولا معنى لقولك
كفر بالمسجد الحرام وعن الاية من وجهين احدهما ان الواو للقسم وجوابه
ان الله كان عليكم رقيبا لان العرب كانت تقسم بالرحم تعظيما لها
والوجه الثاني انها مجرورة بباء مقدرة والتقدير وبالارحام
فحذف لدلالة الاول عليها وسيبويه يجيز ذلك كما تقدم وهذا اولى
من القسم لقوله عليه السلام لا تقسموا بابائكم وعن الشعر انه على اضمار الجار
لضرورة الشعر ولولا ذلك لكان لحنا وجواب القياس بالفارق وهو ما
ذكرنا من الاوجه المتقدمة المعدومة في المنصوب — فرع
اذا اكد ضمير المجرور كقولك مررت بك انت وزيد اختلف فيه فذهب
الجرمي الى جواز العطف مع التاكيد قياسا على العطف على ضمير الفاعل
اذا اكد والجامع بينهما شدة الاتصال بما يتصلان به وذهب سيبويه
الى منع التاكيد وحجته من اربعة اوجه احدها ان التاكيد لا يزيل عنه
العلل المذكورة في المنع بخلاف تاكيد الفاعل فانه يزيل عنه المانع من العطف
الثاني ان تاكيد ضمير المجرور بضمير المرفوع على خلاف القياس وتاكيد ضمير الفاعل
بضمير المرفوع جار على القياس فلا يلزم حمل الخارج عن القياس على الجاري على
القياس الثالث ان ضمير المجرور اشد اتصالا من ضمير الفاعل بدليل
ان ضمير الفاعل قد يجعل منفصلا عند ارادة الحصر ويفصل بينه وبين الفعل
ولا يمكن الفصل بين ضمير المجرور وعامله فلما اشتد اتصاله قوي شبهه بالتنوين
فلم يؤثر التاكيد في جواز العطف بخلاف الفاعل فانه لما لم يشتد اتصاله
اثر التاكيد في جواز العطف عليه الرابع انه يلزم من العطف
مع تاكيد ضمير المجرور بالمرفوع نحو مررت به هو وزيد مخالفته اللفظ والمعنى
اما اللفظ فان قبله ضمير المرفوع ولم يحمل العطف عليه واما المعنى فان المجرور

Copyright © King Saud University